وزارة المالية

الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DE LA LEGISLATION FISCALES

3 جوان 2014

841

من وزيـــر الاقتصاد والماليـــــة

إلـــى

الـوضـوع: حول التصحيح المتوازي للموازنات
المـرجـع: مكتوبكم بتاريخ 19ماي 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة تتعرض لإشكال يتعلق باستهلاكات التجهيزات التقنية للاتصالات. حيث أنّ استهلاك التجهيزات التقنية للاتصالات يبدأ من تاريخ استلام "محضر القبول التقني" اللاحق للتاريخ الفعلي لبدء استغلال التجهيزات المذكورة.

وتؤدي هذه الوضعية بالشركة إلى اعتماد بصفة دورية لآلية التصحيح المتوازي للموازنات وقبل تدخل مصالح المراقبة الجبائية والتي تمكّنها من تصحيح وضعيتها الجبائية بصفة رجعية بعنوان السنوات التي لم يشملها التقادم بطرح استهلاكات التجهيزات المذكورة من نتائج السنوات المتعلقة بها وذلك عن طريق إيداع تصاريح تصحيحية في الغرض.

غير أنه وفي الحالة الخاصة باستهلاك التجهيزات التقنية للاتصالات التي توصلت الشركة بمحضر قبولها التقني خلال سنة 2012، فإنها لم تتمكن من القيام بالتصحيح المتوازي بعنوانها كما دأبت على ذلك بالنسبة إلى السنوات السابقة باعتبار تدخل مصالح المراقبة الجبائية قبل ذلك. وهو ما من شأنه أن يفقد الشركة حقها في طرح الاستهلاكات المذكورة.

وعلى هذا الأساس، طلبتم تمكين الشركة من القيام بالتصحيح المتوازي للموازنات بالنسبة إلى استهلاك التجهيزات التقنية للاتصالات التي توصلت الشركة بمحضر قبولها التقني خلال سنة 2012.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه في الحالة الخاصة، لا يمكن لشركة تعديل وضعيتها المتعلقة باستهلاكات التجهيزات التقنية للاتصالات التي توصلت الشركة بمحضر قبولها التقني خلال سنة 2012 وذلك بعنوان سنوات شملتها المراجعة الجبائية المعمقة وتمّ تبليغ نتائج المراجعة المتعلقة بها.

موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn الفاكس : 71.790 550 الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504 العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس أ.ز

غير أنه وبهدف عدم حرمان الشركة من حقها في طرح أعباء حقيقية ومبررة وباعتبار الخصوصية التقنية لتجهيزات الاتصالات التي من شأنها أن تميزها عن التجهيزات المستعملة في القطاعات الأخرى، يمكن لشركة طرح الاستهلاكات المعنية والمتعلقة بالسنوات التي لم يشملها التقادم أي في حدود الاستهلاكات المتعلقة بسنتي 2010 و2011 من النتائج الخاضعة للضريبة لسنة 2012.

وتقبّلوا، سيّـــدي، فائــق عبــارات الاحتــرام.

والسّـــلام

عن وزير الاقتصاد والماليــة
وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي